الأمم المتحدة S/2023/429

مجلس الأمن

Distr.: General
13 June 2023
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 12 حزيران/يونيه 2023 موجّهة إلى الأمين العام ورئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، وبالإشارة إلى الرسالة المؤرخة 9 حزيران/يونيه 2023 الموجهة إلى الأمين العام ورئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2023/418)، أرفض بشدة اتهام أوكرانيا الذي لا أساس له من الصحة بأن إيران تنقل طائرات مسيَّرة لاستخدامها في الحرب في أوكرانيا. وعلى سبيل المتابعة لرسالتينا المؤرختين 24 أيار/مايو و 2 حزيران/يونيه 2023 (S/2023/376 و S/2023/404)، أجد من الضروري أن أكرر مرة أخرى موقف إيران الصريح والثابت:

1 - من المؤسف أن أوكرانيا، بناء على طلب بعض البلدان الغربية والنظام الإسرائيلي، تواصل اتباع مخطط سياسي ضد إيران من خلال الإدلاء بادعاءات كاذبة بأن إيران تساهم في النزاع في أوكرانيا. إن موقف إيران المحايد من النزاع في أوكرانيا، فضلا عن معارضتها المبدئية للحرب والدمار في أي مكان، لم يتغير. وتؤمن إيران إيمانا راسخا بوجوب التقيد الصارم بمبادئ القانون الدولي الإنساني في أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف.

2 - كثيرا ما عرضت إيران على أوكرانيا عقد اجتماعات خبراء ثنائية مع أوكرانيا لفحص ادعاء أوكرانيا وأدلتها المزعومة. وباستثناء الاجتماع التمهيدي، رفضت أوكرانيا الخوض في هذا المقترح. وتعرب إيران مرة أخرى عن استعدادها لعقد اجتماع ثنائي مع أوكرانيا، حسب الاقتضاء.

3 - هذه المحاولة اللاأخلاقية لإقامة صلة خاطئة بين استخدام الطائرات المسيَّرة في النزاع في أوكرانيا وقرار مجلس الأمن 2231 (2015) محاولةٌ مضلِّلة ولا أساس لها من الصحة على الإطلاق.

4 - من الواضح أن ما يُسمَّى بالأدلة الواردة في الرسالة والتهم الاحتيالية المرتبطة بها معيبة وتفتقر إلى المصداقية. وبالنظر إلى نفس الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة من جانب المملكة المتحدة والولايات المتحدة ضد إيران، فإن التقارير والتقييمات المزعومة التي أجراها ما يُسمَّى بمنظمات مستقلة ، مثل منظمة بحوث التسلح أثناء النزاعات والمعهد الملكي للخدمات المتحدة، تفتقر إلى المصداقية. ومن الواضح أن هذين البلدين والكيانات المرتبطة بهما اختارت الانحياز إلى جانب أوكرانيا في هذه الحرب.

190623 160623 23-11293 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

5 - أما الادعاء المتعلق بالفقرة 4 من المرفق باء للقرار 2231 (2015)، فإنه يفتقر إلى التعليل القانوني وهو مجرد تفسير غير صحيح ومضلِّل لنص تلك الفقرة وروحها. وفي رسائل عديدة، بما في ذلك الرسائل المؤرخة 7 كانون الثاني/يناير، و 5 تموز/يوليه، و 19 و 24 تشرين الأول/أكتوبر، و 6 و 7 كانون الأول/ديسمبر 2022، و 24 أيار/مايو و 2 حزيران/يونيه 2023 (S/2022/15 و S/2022/544 و S/2022/776 و S/2022/794 و S/2022/915 و S/2022/923 و S/2023/376 و S/2023/404)، رفضت إيران باستمرار التفسيرات الخاطئة والمضلِّلة للقرار 2231 (2015) ومرفقه باء من قبل بعض الدول الغربية التي تسعى إلى الدفع بمخططاتها السياسية الخاصة.

6- لا تقوم الدعوة المتكررة وغير المبررة الموجّهة إلى الأمانة العامة للتحقيق في الانتهاك المزعوم للقرار 2231 (2015) على أساس قانوني. ولا يأذن القرار 2231 (2015) ولا مذكرة رئيس مجلس الأمن ذات الصلة (S/2016/44) بمثل هذه الولاية غير القانونية. وفي هذا الصدد، اعترضت إيران بالفعل على هذا الطلب غير المشروع وحذّرت الأمانة العامة على السواء من تجاوز ولايتها ومن العواقب الضارة لاستغلال القرار 2231 (2015) لخدمة المخططات السياسية لبعض الدول الأعضاء (S/2022/776 و S/2022/794 و S/2022/915 و S/2023/376 و S/2023/404). ونحن نكرر دعوتنا إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة لكي تجتهد في الوفاء بولايتها، على النحو المبين في مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2016/44). ولا بد من أن تتمسك الأمانة العامة أيضا بالمبادئ المكرّسة في ميثاق الأمم المتحدة وأن تقاوم الخضوع للضغط الذي تمارسه بعض الدول التي تتصرف بسوء نية. ويجب على الأمانة العامة أن تمتنع عن إضفاء الشرعية على ادعاءات لا أساس لها من الصحة تقف وراءها دوافع سياسية وتفتقر إلى أدلة إثبات سليمة. وتعتبر لاغية وباطلة أي استنتاجات أو نتائج تتوصل إليها الأمانة العامة تكون مستمدة من نشاط غير مأذون به وغير قانوني.

7 - كما أرفض رفضا قاطعا الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة التي وجهتها سلطات الولايات المتحدة ضد بلدي، بما في ذلك البيان الأخير للممثلة الدائمة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة في 9 حزيران/يونيه 2023 بشأن النزاع الدائر في أوكرانيا. فلقد وفّت إيران باستمرار بالتزاماتها بالقانون الدولي وهي تحافظ على موقف واضح وثابت بشأن النزاع الجاري في أوكرانيا.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أمير سعيد **إيرواني**
السفير
الممثل الدائم